



البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

دعوة إلى حضرات السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

يسر مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) دعوتكم لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية للشركة اللذان سيعقدان في تمام الخامسة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢١ مارس ٢٠١٨ في برج البنك التجاري بلدا - الطابق ٢١، شارع المرحية - منطقة الدفنة، وذلك لمناقشة جدول أعمال كل منهما كما يلي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- ١) سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١. والخطة المستقبلية للشركة.
- ٢) سماع تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.
- ٣) مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١. واعتمادها.
- ٤) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠% من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم.
- ٥) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.
- ٦) تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ واعتماد لائحة تنظيم وتحديد أسس حساب المكافآت الممنوحة لهم.
- ٧) تعيين مراقب خارجي لحسابات الشركة لعام ٢٠١٨. وتحديد الأجر الذي يؤدي إليه.
- ٨) عرض ومناقشة تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة لعام ٢٠١٧.

٩) بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧. طرحت الشركة برنامج الأوراق التجارية الأوروبية/ وشهادات الإبداع في ١١ مايو ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار أمريكي. حيث تمت الاستفادة من مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وتبقي مبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي ضمن البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بإصدار برنامج أوراق تجارية أمريكية مدعوماً باعتماد مستندي تم إصداره من قبل بنك "ويلز فارغو" بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي. والذي يتم الاستفادة منه على الوجه الأمثل. ومن هذا المنطلق، تتطلع الشركة إلى الحصول على موافقة لزيادة الحد المسموح به للبرنامج العالمي الحالي لإصدار شهادات إبداع. وأوراق تجارية أمريكية و/أو أوروبية بعملات مختلفة على أن يتم إصدارهم من قبل الشركة مباشرة بقيمة لا تزيد في أي وقت عن ٥ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بأجل استحقاق لا تزيد عن خمس (٥) سنوات إلا يوم لأي من الإصدارات سالفة الذكر سواء من خلال الأسواق النظامية أو على شكل إيداعات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها. وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها). وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات نيابة عن الشركة في هذا الصدد. وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

١٠) إذا كانت أوضاع السوق مواتية، الموافقة على طرح برنامج إصدار سندات عالمية متوسطة الأجل (١٤٤ – ١) لإمكانية إصدارها في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرة أم من خلال شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تزيد عن ٢ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ عاماً على أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية بشكل نظامي أو على شكل إيداعات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة

ملاحظات:

- في حالة تعذر حضور المساهم شخصياً يرجى تفويض من ينوب عنه من المساهمين الآخرين خطياً. لحضور هذين الاجتماعين وذلك بموجب قسائم التوكيل المرسلة إلى المساهمين، ولا يجوز توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوها الوكيل بهذه الصفة عن ٥% من أسهم البنك (أي ٢,٣٢,١٢٩ سهمها). باستثناء في حال توكيل أعطي بالنيابة عن بنك الحفظ أو الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.
- على ممثلي الشركات إحضار كتاب يفيد تفويضهم بحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك وتمثيل تلك الشركات في هذا الاجتماع.
- يرجى من المساهمين الكرام الحضور إلى قاعة الاجتماع قبل الموعد المحدد بساعة واحدة. ومعهم بطاقات الدعوة والتوكيلات إن وجدت. وبطاقة إثبات المتوقعة. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد الصيني في حالة عدم اكتمال نصاب حضور أي من الاجتماعين المذكورين. سوف يعقد الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٨. في برج البنك التجاري بلدا - الطابق ٢١، شارع المرحية - منطقة الدفنة في تمام الساعة الخامسة والنصف مساءً.
- سيتم وضع كشف لأطلاع المساهمين قبل ثلاثة أيام من انعقاد الجمعية العامة، يتضمن البيانات التي تشمل الأجور والأنعاب والعمولات والفروض النقدية والاعتمادات أو الكفالات وكذلك المزايا العينية والمكافآت التي حصل عليها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء المجلس. وذلك بمكتب سكرتارية المجلس بالطابق الثامن عشر من برج البنك التجاري بلدا.
- تعتبر هذه الدعوة مُعلنة قانوناً لجميع المساهمين دون حاجة لإرسال دعوات خاصة بالبريد. وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم لكم نيابةً عن مجلس الإدارة التقرير السنوي للبنك التجاري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

لقد كانت رسالة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، "أبشروا بالعز والخير"، والتي كانت شعاراً لليوم الوطني للدولة، أهم ما يميز عام ٢٠١٧؛ فهي رسالة تدل على الواقع الذي تعيشه دولتنا الحبيبة قطر من أمن وأمان واستقرار وقوة. وبما أن البنك التجاري، أحد البنوك الوطنية العاملة في الدولة، يلتزم حق الالتزام بدعم التنمية الوطنية الشاملة وفقاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، فإنه يبذل قصارى جهده لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتز بترائنا القطري ونعد بدعم رؤية صاحب السمو، أمير البلاد المفدى، ولاسيما في ظل التحديات الصعبة التي تواجهها الأسواق منذ العام الماضي.

لقد كان عام ٢٠١٧ مليئاً بالتحديات في ظل ظروف السوق الجديدة منذ بداية الحصار البري والجوي والبحري لدولة قطر من قبل بعض الدول المجاورة، والذي أثر سلباً على عمليات التبادل التجاري وتنقل الأفراد عبر حدودها. وعلى الرغم من ذلك، فلقط بات هذا الخلاف الدبلوماسية، ننقل إلى كان من المحتمل أن يصبح مصدر قلق كبير للاقتصاد القطري، دليلاً على قوة الدولة وصمودها الذي أدهش الجميع. وكذلك تفاعل شعبها ومن يقيم على أرضها مع توجيهات سمو الأمير.

لقد نجحت دولة قطر في الخروج سريعاً من العزلة، التي حاولت دول الحصار فرضها عليها. باستحداث واردات بديلة مدعومة بافتتاح ميناء حمد وعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى خارج نطاق هذا الخلاف الدبلوماسية. وفي نفس السياق، تأثر القطاع المصرفي للدولة بعمليات سحب الودائع من قبل دول الحصار وتراجع السيولة في الأسواق المالية القطرية. بيد أن القطاع المصرفي قد نجح في إثبات قوته واستعادة توازنه خلال أشهر قليلة مع تقديم الحكومة دعماً مائلاً لهذا القطاع.

ويساهم إعلان دولة قطر عن زيادة حجم إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من ٧٧ مليون طن إلى نحو ١٠٠ مليون طن في السنة بحلول عام ٢٠٢٤ في دعم مكانتها كأكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، مما يعزز من قدرتها التنافسية في ظل انخفاض أسعار البترول.

وعلاوةً على ذلك، فإن البنية الأساسية القوية للدولة لم تتأثر مادياً بتداعيات الحصار؛ ويتضح ذلك من خلال التصنيف الائتماني الذي منحته وكالة فيتش لدولة قطر عند (AA-)، وكذلك وكالة موديز عند (Aa3). كما أن صافي الاحتياطيات الدولية لدى مصرف قطر المركزي بنحو ٣٥ مليار دولار أمريكي. وكذلك احتياطيات جهاز قطر للاستثمار التي تتعدى ٣٠٠ مليار دولار من الأصول. تدعم من مركز السيولة لدى الدولة. ومن المتوقع أن يزيد حجم الإنفاق على مشاريع التعليم والصحة وأعمال التشييد والبناء قبيل استضافة دولة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، والتي تجرى الاستعدادات لها على قدم وساق.

وبفضل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، والموارد الاقتصادية الجهرية، استطاعت دولة قطر الحفاظ على مكانتها في مواجهة الحصار على المدى البعيد.

وبإلقاء نظرة أوسع نطاقاً على الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٧ على الصعيد الدولي، نرى أن الأنشطة الاقتصادية أبلت بلاءً حسناً، على الرغم من مرحلة التعافي التي كان يشهدها الاقتصاد القطري. وقد عوض النمو المستقر في اقتصاد الاتحاد الأوروبي،

واليابان. والأسواق الآسيوية الناشئة. وروسيا بشكل كبير تراجع الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد الصيني نموه على نفس المستوى من العام السابق. كما توقع البنك الدولي أن وتيرة النمو في الاقتصادات المتقدمة ستنباطاً إلى ٢,٢ بالمئة في ٢٠١٨. وجاءت التوقعات بالنسبة للمنطقة في عام ٢٠١٨ أكثر تقدماً بنسبة نمو قدرها ٢,٢ مقارنة بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تساهم عمليات الإصلاح الأخيرة والتي شملت فرض بعض الضرائب وإلغاء الدعم على الطاقة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة، ولاسيما بعد استقرار أسعار النفط.

وعلى الصعيد المحلي، لم يكن للحصار الاقتصادي والتحديات التي تواجهها الأسواق تأثيراً يذكر على البنك التجاري؛ حيث بدأنا بكل فخر نجني ثمار الإجراءات السديدة التي اتخذناها وفقاً للخطة الاستراتيجية الخمسية التي شرعنا في تنفيذها منذ عام ٢٠١٦. ولقد أحرز البنك التجاري تقدماً ملحوظاً في تخفيف أعباء الميزانية العمومية، والتنوع في محفظة القروض وتحقيق الانتشار الجغرافي لتقليل المخاطر بصورة أفضل. وتعزيز جودة الأعمال. وكذلك تحقيق الأرباح المستدامة للمساهمين.

ولقد أعلن البنك التجاري والبنوك التابعة والرميلة النتائج المالية عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ١ ريال قطري للسهم الواحد على أن يتم الموافقة على ذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية التي ستعقد في ٢١ مارس ٢٠١٨.

وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناننا وخالص تقديرنا للقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وكذلك نؤكد على وحدة الشعب القطري ودعمنا الكامل له منذ بداية الحصار كجزء من ثوابتنا الوطنية.

وعلاوةً على ذلك، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأثني على الإرشادات والتوجيهات التي منحنا إياها معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وسعادة وزير المالية، وسعادة وزير الاقتصاد والتجارة، وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي.

كما أنني أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة لإرشاداتهم ودعمهم المستمر وفريق الإدارة التنفيذية لمساهماتهم الملحوظة في الإنجازات التي حققناها العام الماضي. ونحن ندين بالفضل في هذه الإنجازات إلى ولاء عملائنا الكرام ودعم مساهميننا. وكذلك جهود موظفي البنك التجاري الذين أدوا عملهم بكل إخلاص وتفان رغم الأوضاع الاقتصادية المليئة بالتحديات.

وأخيراً، سيواصل البنك التجاري خلال عام ٢٠١٨ مسيرة التطوير التي تبناها وفقاً للخطة الاستراتيجية الخمسية. ونحن فخورون بالتقدم الذي أحرزه البنك حتى الآن. وسنواصل التركيز على وضع أعماله على المسار الصحيح حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة على المدى البعيد، وتحقيق الأرباح المستدامة للمساهمين.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

نفسها. وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها). وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقيات أخرى أو ترتيبات نيابة عن الشركة في هذا الصدد. وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة. ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج أيضاً في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧ ولكنه لم يتم استخدامه في عملية التمويل بالعام الماضي.

١١) بالإضافة إلى برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي الذي تم إصداره في ٢٠١١ ("البرنامج") بموافقة مساهمي الشركة في اجتماعي الجمعية العامة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ و ٢٣ مارس ٢٠١٦ و ٤ أبريل ٢٠١٧. الموافقة على إصدار سندات دين بقيمة لا تزيد عن ١ مليار دولار أمريكي بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والين الياباني، والدولار الأسترالي والفرنك السويسري، والبات التايلاندي، والرينمينبي الصيني، والدولار التايواني) وتدرج في عدة أسواق عالمية.

ويتم إصدار هذه السندات من خلال الإصدار النظامي بموجب "البرنامج" أو على شكل إيداعات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها. وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها). وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات نيابة عن الشركة في هذا الصدد. وبموجب هذا البرنامج، تم إصدار سندات بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ طبقاً للموافقة التي تم الحصول عليها في ٤ أبريل ٢٠١٧.

١٢) تفويض مجلس الإدارة لطرح أي برامج أخرى لأدوات الدين بأي عملات والتي تكون مناسبة لأوضاع السوق بحد أقصى ١ مليار دولار أمريكي بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها. وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها). وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات نيابة عن الشركة في هذا الصدد.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

١) الموافقة على التعديلات التالية في النظام الأساسي للشركة:

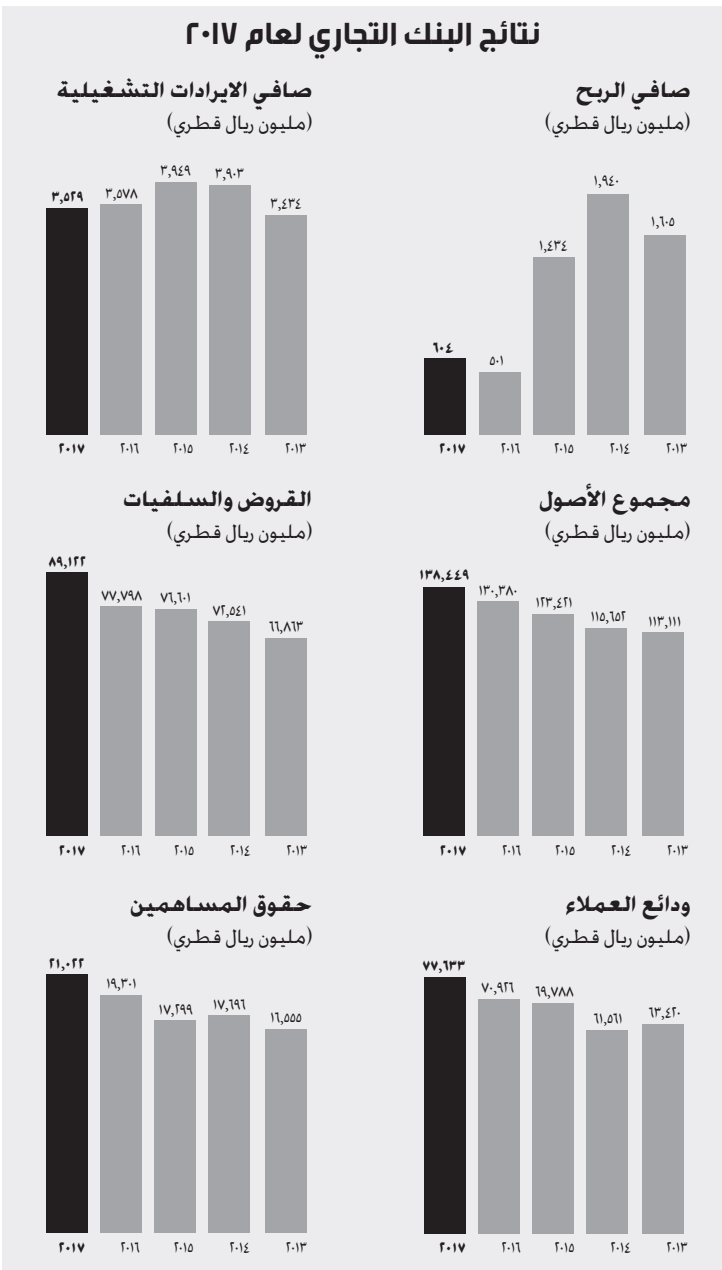
أ. تعديل النظام الأساسي للشركة كي يتوافق مع أحكام نظام الحوكمة الجديد الصادر من قبل هيئة قطر للأسواق المالية.

للاطلاع على النظام الأساسي للشركة <http://www.cbq.qa/aoa>

٢) تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو نائب رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للشركة (و/أو أي من براه مناسباً لتفويض الصلاحيات له) لاتخاذ الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالتعديلات المشار إليها أعلاه للنظام الأساسي بما في ذلك التوقيع على هذه التعديلات والمواد المعاد صياغتها قيد الحصول على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة





تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى حضرات السادة المساهمين في البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) (٢٠١٧"البنك") وشركائه التابعة (بشار إليهم معاً باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام لوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها ("لوائح مصرف قطر المركزي").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقاً لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل. وفي تكوين رأينا عنها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً عن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلف - راجع إيضاحات ٣ (هـ)، ٤ (ب)، ١ (أ)، ٤ (ب)، ٥ (أ)، ١٠ (ج) على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:
<ul style="list-style-type: none">القروض والسلف بلغت ٨٩,١١١ مليون ريال قطري، وهي تمثل ٦٤,٣٧٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ومن ثم فهي تمثل جزءاً جوهرياً من بيان المركز المالي الموحد. كان صافي انخفاض القيمة المحاسب على القروض والسلف خلال السنة بمبلغ ١,٦٩٧ مليون ريال قطري.المجموعة تجرّي أحكاماً معقدة وذاتية على كل من توقيت الاعتراف بانخفاض القيمة وتقدير قيمة ذلك الانخفاض.	<ul style="list-style-type: none">استخدم فريقنا معرفتهم المحلية لتقييم الاتجاهات المتوقعة في البيئة الائتمانية المحلية ووضّعوا في الاعتبار الأثر المحتمل على محفظة قروض وسلف المجموعة من أجل تركيز اختبارهم على مكامن المخاطر الرئيسية.بالنسبة لمحافظ الشركات:- اخترنا الضوابط الرئيسية على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة؛- اخترنا ضوابط الحوكمة المتعلقة بانخفاض القيمة، بما في ذلك إعادة التقييم المستمر من قبل المجموعة لاستمرار ملائمة سياسات انخفاض القيمة لكي تظل مناسبة للمخاطر بمحفظة قروض وسلف المجموعة؛- أجرينا تقييمات ائتمانية تفصيلية لعينة من القروض والسلف المنتظمة والمتغيرة بما يتماشى مع لوائح مصرف قطر المركزي.- كجزء من التقييمات الائتمانية لهذه القروض والسلف المختارة، اخترنا معقولة توقعات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد وتحقق الضمانات وغيرها من المصادر المحتملة للسداد. اخترنا تطابق الافتراضات الرئيسية وقارناها بالتقدم في إنجاز خطط الأعمال ومعرفتنا الخاصة بالقطاعات ذات الصلة وبيئة الأعمال. قمنا أيضاً بمطابقتها بقدر الإمكان مع الأدلة التي تم الحصول عليها خارجياً.بالنسبة لمحفظة التجزئة، تقوم عملية تقييم انخفاض القيمة على أساس أداء الدفعات التاريخي لكل قطاع داخل المحفظة، ويعدل وفقاً للظروف الاقتصادية لأحوال السوق. اخترنا دقة المتغيرات الرئيسية ذات الصلة بمحفظة التجزئة (على سبيل المثال أرصدة نهاية السنة، تاريخ السداد، وضع المتأخرات) وقمنا بتقييم مدى ملائمة منهجية حساب انخفاض القيمة. وبالتالي قمنا بتقييم ما إذا كانت النتائج تتفق مع أداء الدفعات التاريخية، واختبرنا مدى ملائمة التعديلات التي أجزئها المجموعة لتعكس ظروف السوق الحالية والظروف الاقتصادية.بالنسبة لحساب المخصص المجمع لانخفاض في القيمة، تضمن عملنا اختبار ضوابط مدى ملائمة المنهجية والنماذج المستخدمة لحساب تكلفة الانخفاض، وعملية تحديد الافتراضات الرئيسية وتحديد القروض التي يجب إدراجها في عملية الحساب.قمنا بتقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة القروض والسلف بالرجوع إلى المتطلبات الخاصة بالمعايير المحاسبية ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي.
تقييم الاستثمارات المالية - راجع إيضاحات ٣ (ج)، ٥ (هـ)، ٥ (أ)، ٢ (أ)، ٥ (ب)، ١ (أ)، ١١ على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول التدقيق للأمر
لقد ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:
<ul style="list-style-type: none">الاستثمارات المالية تمثل مبلغ ١٩,٦٢٩ مليون ريال قطري أو نسبة ١٤,١٨٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم فهي تمثل جزءاً هاماً من بيان المركز المالي الموحد.من إجمالي الاستثمارات المالية، يشتمل مبلغ ١,٩٥٩ مليون ريال قطري على سندات دين وأسهم حقوق ملكية غير مدرجة بالقيمة العادلة، والتي يتطلب قياسها وضع تقديرات وأحكام.تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة استثمار ما. في حالة أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها "متاحة للبيع"، قد يتضمن الدليل الموضوعي وجود انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة لاستثمار دون التكلفة، ويتطلب تحديده حكم الإدارة.	<ul style="list-style-type: none">اختبار ضوابط الرقابة على عملية تقييم الاستثمارات المالية.مطابقة تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وسندات الدين المدرجة مع الأسعار المدرجة خارجياً.بالنسبة لسندات الدين وأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، نقوم بتقييم ملائمة منهجية التقييم والتحقق من الافتراضات الرئيسية ذات الصلة، مثل مدخلات التسعير وعوامل الخصم.بالنسبة لسندات الدين، أجرينا اختبارات لتحديد ما ذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بسبب عوامل ذات صلة بالائتمان.بالنسبة لاختبار مدخلات التسعير المستخدمة، أجرينا اختبار للتأكد من أن الحصول عليها تم خارجياً وأنها مدخلات صحيحة في نماذج التسعير.قمنا بتقييم كفاية إفصاح المجموعة بخصوص تقييم الاستثمارات المالية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي.

تقييم انخفاض قيمة الشهرة - راجع إيضاحات ٣ (أ)، ١ (أ)، ٥ (أ)، ٢ (أ)، ١٤ على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول التدقيق للأمر
لقد ركزنا على هذا الأمر نظراً لأن:	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:
<ul style="list-style-type: none">كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تضمنت البيانات المالية الموحدة للمجموعة شهرة معترف بها بمبلغ ٢٠١ مليون ريال قطري، بالصافي من انخفاض القيمة، وهو مبلغ هام لأغراض أعمال التدقيق التي قمنا بها، والذي نشأ عن اقتناء البنك للشركة التركية التابعة له في ٢٠١٣.يجب إجراء تقييم بصورة سنوية لإثبات ما إذا كان من اللازم الاستمرار في الاعتراف بالشهرة، أو إذا كان يجب احتساب أي انخفاض في القيمة. يعتمد تقييم انخفاض القيمة على تحديد المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار في الشركة التابعة باستخدام تقنيات التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة. إن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمعدل الذي يتم خصمها على أساسه غير مؤكد بطبيعته ويتطلب وضع تقديرات وأحكام.	<ul style="list-style-type: none">اختبار إجراءات الموازنة التي تتبعها المجموعة التي يتم على أساسها وضع توقعات الموازنة.قمنا بإشراك متخصصينا في التقييم لمساعدتنا في:- تقييم ملائمة المنهجية التي نستخدمها المجموعة في تقييم انخفاض قيمة الشهرة؛- تقييم المدخلات والافتراضات الرئيسية المتبعة في توقعات التدفقات النقدية التي تضعها المجموعة بالمقارنة مع البيانات التي تم الحصول عليها خارجياً إضافة إلى تقييماتنا للظروف الخاصة بالشركات المستثمر فيها والخبرة في المجال المعني، وخصوصاً عند استخراج معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائية ومقارنة سير العمل في مقابل خطط الأعمال الموضوعية.تقييم كفاية إفصاح المجموعة فيما يتعلق بالمدخلات الأساسية والافتراضات عن انخفاض قيمة الشهرة بالرجوع إلى المتطلبات ذات الصلة بالمعايير المحاسبية.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير البنك السنوي (٢٠١٧"التقرير السنوي") ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك وتقرير مدقق الحسابات الصادر عنا عليها. قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع أن نحصل على الأقسام الباقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يشمل رأينا على البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبيد أي شكل من أشكال النتيجة المؤكدة عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك، سنأخذ في اعتابنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح، خلافاً لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بأدائها بناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، يتعين علينا الإبلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما يمكننا الإبلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة
إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولوائح مصرف قطر المركزي. وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حسب مقتضى الحال. عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة
إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن نشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، تجرّي حكماً مهنيّاً ونبيي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ. ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا، إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ. نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو خدع متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- نقيّم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها. ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على المواصله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- نقيّم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضاً بتزويد مجلس الادارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكناً.

بناء على الأمور التي تم تقديمها لمجلس الادارة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الرئيسية. نحن ندرج هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن الأمر، أو في حالات نادرة جداً عندما نقرر أنه يجب ألا نورد أمراً ما في تقريرنا نظراً للأثار السلبية التي قد تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق ببياناته المالية الموحدة مع تلك السجلات. قرأنا تقرير مجلس الإدارة لتحديد ما إذا كانت أية معلومة من المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات البنك ودفائره. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ المعمول بها، أو لينود النظام الأساسي للبنك وأية تعديلات عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للبنك أو أدائه كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

